الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم

بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي

للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية

الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف

(عدد 2024/62)

– طُلب فيه استعجال النظر –

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف

(عدد 2024/62)

(طلب فيه استعجال النظر)

- تاريخ ورود المشروع: 11 جويلية 2024
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 11 جويلية 2024
- جلسة اللجنة: جلسة يوم 24 جويلية 2024 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- قرار اللجنة: قررت اللجنة المو افقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ).

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف (عدد 2024/62)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف بمبلغ قدره 10 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 100 مليون دينار تونسي.

I ـ أهداف المشروع :

يهدف المشروع إلى تحسين ظروف عيش المواطنين وتثمين سلاسل القيمة للمنتوجات الفلاحية والرفع من الإنتاج الفلاحي ومن دخل الفلاح وتنويع مصادره والمحافظة على الموارد الطبيعية في منطقة حوض وادي تاسة بولاية الكاف وذلك من خلال تزويد السكان بالماء الصالح للشراب، بعث مناطق سقوية جديدة، تهيئة المسالك الفلاحية، تنمية الغابات، حماية السهول الكبرى من الفيضانات، تنظيف مجاري الأودية وحماية الأراضي الزراعية من الانجراف.

II ـ مكونات المشروع :

1) مشاريع البنية الأساسية والإنتاجية والخدمية: والمتمثلة بالأساس في:

ـ حماية الأراضي الفلاحية من الانجراف:

وتشمل إحداث مصاطب ميكانيكية على مساحة حوالي 8,000 هكتار، وأشرطة حجرية على مساحة حوالي 1,400 هكتار، ومنشآت بالقابيون (حوالي 40,000 وحدة)، وغراسة الأشجار المثمرة على مساحة 5,000 هكتار، وتهيئة المراعي على مساحة حوالي 2,000 هكتار.

- التهيئة المالية الفلاحية:

وتشمل تهيئة مناطق سقوية متواجدة بمساحة تقدر بحوالي 510 هكتار، وإحداث مناطق سقوية جديدة على مساحة تقدر بحوالي 500 هكتار.

- حماية السهول الكبرى من الفيضانات:

وتشمل جرف الرواسب من حوالي 38 كيلومتر من مجاري الأودية وتعديل مساراتها، وإنجاز شبكة صرف لتجفيف التربة على مساحة تقدر بحوالي 1800 هكتار، وإنجاز حوالي 9 معابر مائية على مجاري الأودية.

- تنمية الغابات:

وتشمل بناء مستودع لمعدات مكافحة الحرائق في المشتل الغابي بمساحة حوالي 200 متر مربع، واقتناء آليات ومعدات للمشتل، وتهيئة برج مراقبة، وتنفيذ برنامج تشجير غابي على مساحة 200 هكتار، وإنشاء 5 خزانات مياه.

- تهيئة المسالك الفلاحية:

وتشمل تنفيذ حوالي 41 كيلومتر من المسالك الفلاحية بعرض يتراوح بين 3 و7 أمتار.

- التزود بمياه الشرب:

وتشمل إحداث حوالي 18 بئرا عميقة، وإحداث شبكات لمياه الشرب لخدمة حوالي 9000 ساكن، وإعادة تأهيل شبكات مياه شرب تخدم حوالي 9000 ساكن، وتأطير ودعم القدرات الفنية لحوالي 40 جمعية منتفعين.

- تطوير المنظومات وتعزيز سلاسل القيمة وتشجيع المشاريع المدرّة للدخل:

وتشمل تكوين وتأطير تعاونيات وجمعيات تنموية في قطاع الفلاحة واقتناء تجهيزات لها، وتشجيع المشاريع الصغرى والأنشطة المدرة للدخل.

2) الخدمات الفنية:

وتشمل الاستعانة بمكاتب وبيوت خبرة استشارية لإعداد الدراسات والتصاميم الهندسية والإشراف على التنفيذ وإعداد أي دراسات أخرى من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف المشروع.

III ـ تنفيذ المشروع :

تُشرف على تنفيذ المشروع وحدة تصرف حسب الأهداف يتم إحداثها بمقتضى أمر تُعنى بمتابعة الإجراءات اللازمة لإنجاز مختلف مكونات المشروع.

IV ـ كلفة المشروع وتمويله :

قدرت الكلفة الجملية للمشروع بحوالي 110 مليون دينار تونسي وذلك دون احتساب الضرائب وسيساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويله عن طريق قرض بقيمة 10 مليون دينار كويتي ما يعادل حوالي 100 مليون دينا تونسي وهو ما يمثل 90 % من إجمالي التكاليف المذكورة.

V ـ الشروط التمويلية للقرض :

- عملة القرض: الدينار الكويتي،
- نسبة الفائدة: قارة وتبلغ 3 % سنويا،
- فترة السداد: 30 سنة منها 4 سنوات إمهال.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 24 جويلية 2024 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وفي بداية الجلسة، أكّد رئيس اللجنة على ضرورة النهوض بالاستثمار لتحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي وبين أنه نظرا لمحدودية مواردنا الذاتية فإن الاقتراض للاستثمار يعتبر أمر طبيعيا. وفي هذا الإطار ثمن القروض الاستثمارية عكس القروض الموجه لدعم الميزانية والاستهلاك باعتبار أثارها على الأجيال القادمة. كما أكّد على ضرورة وضع استراتيجية متكاملة وطويلة المدى ليتم استعمال هذه القروض في المشاريع المخصصة لها في إطار رؤية واضحة.

وبيّن ممثل الوزارة أن موضوع مشروع القانون يندرج في إطار المخطط التنموي 2023-2025 وسيساهم في دفع نسق التنمية بولاية الكاف باعتباره يرمي إلى تحسين ظروف العيش متساكني الجهة من خلال تطوير البنية التحتية والرفع من الدخل العائلي لمتساكني المناطق الريفية وتحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب وتهيئة المسالك الفلاحية، إضافة إلى الإحاطة الفنية بالهياكل المهنية الفلاحية وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وترشيد استغلالها.

وتعرّض السيد المندوب الجهوي للفلاحة بالكاف لضعف مؤشرات التنموية الجهوية بولاية الكاف وارتفاع نسبة الفقر ونسبة البطالة وضعف نسبة التزود بالماء الصالح للشراب وتدني مردودية الأراضي الفلاحية وتشتتها وضعف النسيج الاقتصادي الجهوي الذي يرتكز على قطاعي الفلاحة والمواد الإنشائية. كما استعرض عوامل الحماية المسبقة للسد الجديد على وادي تاسة وتطوير البنية التحتية وتحسين الإنتاج.

وبيّن أن هذا المشروع يشمل 27 عمادة موزعة على 5 معتمديات (القصور، الدهماني، السرس، الكاف الشرقية ونبر) وينتفع به حوالي 53000 ساكن ويهدف للحد من سيلان مياه الأمطار.

وقدّم السيد المندوب الجهوي للفلاحة بجهة الكاف معطيات حول مكونات المشروع. حيث أفاد بخصوص حماية الأراضي الفلاحية من الانجراف والترسبات سيتم إحداث مصاطب ميكانكية على مساحة 8000 هك وإحداث أشرطة حجرية على مساحة 1400 هك وإحداث منشآت من القابيون (حوالي 40000 وحدة) وتنمية الأشجار المثمرة على مساحة 5000 هك وتنمية المراعي على مساحة2000 هك. وبيّن بالنسبة التهيئة المائية الفلاحية أنه سيتم تهيئة مناطق سقوية قديمة على مساحة 510 هك وإحداث مناطق سقوية جديدة على مساحة 500 هك. وفي ما يتعلق بالتزود بالماء الصالح للشرب فسيتم إحداث 18 بئر عميقة وإحداث شبكات جديدة للتزود بالماء الصالح للشرب لفائدة حوالي 9000 ساكن وإعادة تهيئة شبكات للتزود بالماء الصالح للشرب لفائدة 9000 ساكن والتأطير والإحاطة الفنية لحوالي 40 مجمع مائي.

كما تعرض لبرنامج تهيئة المسالك الفلاحية من خلال تهيئة وتعبيد 41 كم من المسالك الفلاحية وحماية السهول الكبرى من الفيضانات من خلال جهر مجاري الأودية على طول 38 كم. واستعرض كذلك برنامج تنمية الغابات من خلال إعادة تهيئة المنبت الغابي وتهيئة أبراج لمراقبة الحرائق وأشغال تشجير غابي على مساحة 200 هك وإحداث 5 خزانات مياه للتوقي من الحرائق.

واستعرض برنامج تطوير المنظومات الفلاحية وتعزيز سلاسل القيمة والتشجيع على بعث المشاريع المدرة للدخل والذي يتمثل في تكوين وتأطير الشركات التعاونية ومجامع التنمية في القطاع الفلاحي واقتناء تجهيزات لفائدة تعاونيات ومجامع تنموية في قطاع الفلاحة وتشجيع المشاريع الصغرى والأنشطة المدرة للرزق.

وبخصوص دعم وحدة التصرف في المشروع، بيّن أنه سيتم الإحاطة الفنية لوحدة التصرف في المشروع عن طريق انتداب مكاتب دراسات ومكاتب مراقبة أشغال والتدريب وتنمية قدرات الإطارات العاملين في المشروع واقتناء وسائل نقل وتجهيزات ومعدات إعلامية ومكتبية لفائدة المشروع.

كما تعرّض لإجراءات الاستعداد لانطلاق المشروع بخصوص برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية وبرنامج المياه وبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية وبرنامج القيادة والمساندة.

وخلال النقاش، تعرض النواب إلى أهمية المشروع الاستثماري موضوع مشروع القانون على المستوى الاقتصادي والاجتماعي واستفسروا عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى تأثيره على مؤشرات التنمية بولاية الكاف. واستوضحوا إن كان المشروع يندرج في إطار وجود خطة تنمية فلاحية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهات أو في إطار تدخل وقتي لمعالجة بعض الإشكاليات المرتبطة بالتنمية الفلاحية.

وتعرضوا لعدد من المحاور التي تهم تطوير البنية الأساسية بهدف الحد من فيضان بعض الأودية ومجاري المياه وتحسين التزود بمياه الشرب من خلال إحداث السدود. وتساءلوا في المقابل عن إمكانية تعارض مكونات المشروع المتعلقة بإحداث 18 بئر عميقة مع توجه الوزارة في القضاء على الآبار العشوائية. كما استفسروا حول التقدم في إنجاز عدد من المشاريع المتعلقة بالتهيئة المائية الفلاحية وتهيئة المسالك الفلاحية وإصلاح المراعي وتطوير مختلف المنظومات الفلاحية ببعض المناطق الداخلية.

وفي ردودهم، أوضح ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة يتكون من قسمين: يتثمل القسم الأول في مشروع بناء السد وهو في مرحلته الأخيرة من التصفية العقارية وسيتم قريبا إطلاق طلب العروض لاختيار المقاول والانطلاق في مرحلة الإنجاز، ويتمثل القسم الثاني وهو موضوع مشروع هذا القانون في حماية هذا السد في إطار تهيئة شاملة لمجاري الأودية والأراضي الفلاحية المحاذية للسد، مؤكدين أهمية هذه الأشغال في الحد من الانجراف وكمية الترسبات التي تمثل خطرا على مستقبل هذا السد باعتبار أنّ عملية جهر وتنظيف السدود تتجاوز عملية تعويضها بسدود جديدة من حيث الكلفة والجدوى.

وجدّدوا تأكيدهم على الأثر الإيجابي للمشروع ومساهمة الفعالة في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية الكاف التي تعتبر دون المعدل الوطني.

وأفادوا أنّه تمّ إنجاز كل الدراسات اللازمة من قبل مكاتب دراسات مختصة وأوضحوا أنّ وزارة الاقتصاد والتخطيط وكذلك الجهات المانحة لا يمكنها النظر في مشروع تنموي دون استيفاء كل الشروط من حيث إعداد دراسة الجدوى ودراسة المؤثرات والمؤشرات المتعلقة بهذه المشاريع التنموية.

وبيّنوا أن البرامج والمشاريع التنموية بمختلف الجهات يتم برمجتها بناء على تخطيط استراتيجي ورؤية شاملة وواضحة وعرّجوا على استراتيجية مياه 2050 التي تمت بلورتها بطريقة تشاركية مع الأطراف المعنية و التي تتضمن حلولا لكل الإشكاليات التي تواجه قطاع المياه في تونس خاصة تلك المتعلقة بالحد من تأثير التغيرات المناخية على البلاد وتعديل التوازن بين العرض والطلب وتأمين مياه الشرب والمياه الموجه للقطاعات الاستراتيجية التي تعمل على الأمن الغذائي وإقامة السدود والآبار العميقة ومحطات تحلية المياه الجوفية ومياه البحر ومحطات معالجة المياه المستعملة.

وبخصوص موضوع التصدي إلى ظاهرة انتشار الآبار العشوائية، أفادوا بأنه تمت إحالة حوالي 151 محضر مخالفة إلى دائرة القضاء ولم يتم تمكينهم من استغلال هذه الآبار. مشيرين في هذا الإطار إلى علاقة هذا السد بوادي مجردة حيث أنّ فائض المياه سيتم تحويلها إلى وادي مجردة من أجل تنمية المناطق المجاورة.

وأوضحوا أن التوجه نحو تكثيف زراعة أشجار الزيتون واللوز يعزى أساسا إلى أهمية عائدات هذه الغراسات وكذلك قدرتها على التأقلم مع التغيرات المناخية وخاصة النقص الكبير في كميات المياه، مؤكدين في هذا الصدد الحرص على توظيف نتائج البحث العلمي في اختيار أصناف هذه الغراسات حسب الخصائص الطوبوغرافية والعوامل المناخية التي تميز المناطق.

وبخصوص خطة تنمية المراعي، أفادوا أنّها تندرج ضمن معاضدة مجهود الدولة للتصدي إلى معضلة الأعلاف مثمنين في هذا الإطار مبادرة إحداث الديوان الوطني للأعلاف، كما أشاروا إلى التوجه نحو الزراعات البديلة من خلال جمع النباتات العلفية الأكثر تأقلما مع التغيرات المناخية والعمل على إكثارها من أجل تغيير نمط الاستغلال الفلاحي بهذه المناطق.

وبالنسبة إلى ارتفاع تكاليف تهيئة المسالك الفلاحية، بينوا أن ذلك ناتج عن اعتماد طريقة تجهيز حديثة باعتبار أنّ الطريقة التقليدية البسيطة لتجهيز المسالك لا يمكنها الصمود أمام الظواهر المناخية الصعبة.

III.قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف

(عدد 2024/62)

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بالقاهرة بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ قدره عشرة ملايين (10.000.000) دينار كويتي، للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف.